لافروف: الضربة الأمريكية بدمشق تؤجل تشكيل جبهة ضد الإرهاب

الجبير من موسكو: لا مستقبل للأسد في سوريا

وزير الخارجية السعودي ونظيره الروسي

غارات على ريف الرقة السورية

عواصم – «وكالات»: بحث عادل الجبير وزير الخارجية السعودي مستقبل سوريا مع نظيره الروسي سيرغي لافروف في موسكو أمس الأربعاء، وقال بعد المحادثات إن الرياض لا تزال تعتقد إن الرئيس السوري بشار الأسد ليس «له مستقبل في سوريا».

وقال الجبير في مؤتمر صحافي بعد محادثاته مع لافروف إن الرياض ترغب في وضع حد لتدخل إيران في الشرق الأوسط، مؤكدا أنه «لا مكان لبشار الأسد في مستقبل سوريا، ولا مكان لميليشيا حزب الله في أي مكان في العالم».

وقال الوزير السعودي إن محادثات السلام السورية في آستانة عاصمة كازاخستان تسير جيدا، لكن لا حاجة لتوسيع قائمة المشاركين في المباحثات التي تجري بوساطة روسيا وإيران وتركيا.

ورغم الخلافات المعروفة بين موسكو والرياض بشأن دور الأسد، قال لافروف إنه لا توجد خلافات غير قابلة للحل بين البلدين حينما يتعلق الأمر بالتوصل إلى حل للأزمة السورية.

وترفض موسكو دعوات لتنحي الأسد وتقول إن مستقبله يجب أن يتحدد عبر صناديق الاقتراع.

وأوضح الجبير، أنه بحث في موسكو، الوضع في اليمن وأهمية إيجاد حل على أساس قرارات مجلس الأمن والمبادرة الخليجية ومقررات الحوار الوطني في اليمن.

وأكد وزير الخارجية السعودي أن السعودية تنسق مع روسيا المواقف بشأن الأزمة في سوريا، مشيرا إلى أن البلدين متفقان على احترام سيادة الدول.

وأبد الجبير إجراء تحقيقات بشأن الهجوم الكيماوي في خان شيخون في سوريا، موضحا «يجب أن يدفع النظام السوري ثمن استخدام الكيماوي»، وقال إن على النظام السوري إثبات أنه لا يملك أسلحة كيمياوية.

وتابع: «بحثنا عملية السلام في الشرق الأوسط وأزمة سوريا وأهمية الحفاظ على وحدتها»، مشيرا إلى أن النظام السوري خرق اتفاق وقف إطلاق النار مرارا».

وأكد أنه إذا كان هناك للسعودية دور في مباحثات آستانة سيتم البحث فيه، مبينا أن محادثات آستانة تقنية بين المعارضة السورية والنظام.

من ناحيته، قال وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، إن على اللاعبين الخارجيين في الملف السوري أن يأثروا على السوريين بغرض التوصل إلى حل سياسي.

وأضاف أن «موسكو والرياض يمكن أن تلعبا دورا لحل الأزمات تحديدا في سوريا»، وأوضح «هناك تباين ملحوظ مع السعودية بخصوص سوريا، لكننا نعمل سوية لإيجاد حل»، وأكد أن إيران وروسيا موجودتان بسوريا بدعوة من النظام».

وأوضح لافروف أن روسيا لا تعتبر حزب الله منظمة إرهابية، وأضاف «أتوافق تماما مع صديقي ونظيري السعودي بالتشبث بالقرار 2254 المتعلق بسوريا، ولكن النقاش هو في كيفية تطبيق القرار 2254 بشأن سوريا».

وقال: «لا بد من إشراك كافة الأطراف السورية والجهات الخارجية المؤثرة لحل الأزمة»، وأوضح لافروف أنه يتوافق مع الجبير على إجراء تحقيق بشأن هجوم خان شيخون الكيماوي، مستغربا السرعة بالتحقيق عندما يتهم النظام السوري باستخدام الكيماوي.

ووصف لافروف التحقيقات البريطانية والفرنسية بهجوم خان شيخون بـ «المزاعم»، وقال «لا توجد حواجز لذهاب المحققين إلى مكان الهجوم بخان شيخون».

ودافع لافروف عن التهجير القسري للمدنيين من شرق حلب، وقال إنها كانت ضرورة لإيقاف الحرب.

كما قال وزير الخارجية الروسي إن الضربة الصاروخية الأمريكية التي استهدفت قاعدة عسكرية في سوريا تؤجل آفاق تشكيل جبهة واسعة ضد الإرهاب، وفقا لـ«سبوتنيك» الروسية.

وأوضح لافروف، في كلمة له أثناء افتتاح أعمال المؤتمر الدولي السادس للأمن في موسكو بمشاركة ممثلين عن 85 دولة، أن التحقيق في حادث خان شيخون في مدينة إدلب بسوريا يجب أن يكون شفافا ومفتوحا.

وبالنسبة لأزمة شبه الجزيرة الكورية، قال وزير الخارجية الروسي إن «محاولات التعامل مع قضية كوريا الشمالية باستخدام القوة يهدد بكارثة للمنطقة»، وأضاف أن «تدهور الوضع حول شبه الجزيرة الكورية، المرتبط بمواصلة بيونغ يانغ للبرنامج الصاروخي النووي، وكذلك التزايد غير المتكافئ للأنشطة العسكرية الأمريكية وحلفائها في المنطقة يحجة الخطر الكوري الشمالي يشكل تهديدا جديا».

وتابع: «تظل حقيقة نشر منظومات الدرع الصاروخي العالمي الأمريكي «ثاد» في جنوب شبه الجزيرة الكورية عاملا مزعزعا للاستقرار».

من ناحية أخرى قال وزير الخارجية الفرنسي جان مارك إيرو أمس الأربعاء إن عينات حصلت عليها المخابرات الفرنسية تثبت استخدام قوات موالية لرئيس النظام السوري بشار الأسد «بدون شك» غاز السارين في الهجوم الذي وقع في 4 أبريل (نيسان) في شمال سوريا.

وقال إيرو للصحفيين نقلا عن تقرير رفعت عنه صفة السرية «نعرف من مصدر موثوق أن عملية تصنيع العينات التي أخذت من خان شيخون تضاهي تلك المستخدمة في معامل سورية».

وتابع «هذه الطريقة هي بصمة النظام وهو ما يمكننا من تحديد المسؤول عن الهجوم، نعرف لأننا احتفظنا بعينات من هجمات سابقة واستطعنا استخدامها للمقارنة».

من جانب اخر يستخدم تنظيم دعش طائرات استطلاع مسيرة قادرة على إلقاء القنابل لإعاقة تقدم قوات سوريا الديموقراطية، ائتلاف فصائل كردية وعربية تدعمها واشنطن، داخل مدينة الطبقة في شمال سوريا، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان أمس الأربعاء.

وتمكنت قوات سوريا الديموقراطية بدعم من التحالف الدولي من الدخول إلى مدينة الطبقة التي يسيطر عليها المتطرفون منذ العام 2014، ومن شأن السيطرة عليها أن تفتح طريق المقاتلين الأكراد والعرب إلى مدينة الرقة، معقل المتطرفين الأبرز في سوريا.

وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن إن مقاتلي التنظيم «يسيّرون طائرات استطلاع يدوية تلقي القنابل على مواقع قوات سوريا الديمقراطية».

ويعتمد التنظيم هذا التكتيك في العراق المجاور، منذ بدء هجوم واسع منتصف أكتوبر، لطرده من مدينة الموصل، حيث يلجأ الى استخدام هذه الطائرات لاستهداف الجنود العراقيين.

وتدور منذ الإثنين معارك عنيفة بين المتطرفين ومقاتلي قوات سوريا الديمقراطية في الجهة الغربية من الطبقة وفي القسم الجنوبي منها، تترافق مع غارات كثيفة للتحالف على مواقع التنظيم.

وأوضح عبد الرحمن أن تقدم قوات سوريا الديموقراطية «يتم ببطء داخل المدينة باعتبار أن المواجهات أشبه بحرب شوارع، ولاعتماد تنظيم داعش على إرسال المفخّخات والانتحاريين وتفجير الغام زرعها سابقا»، عدا عن إلقاء القنابل «بهدف إعاقة تقدم خصومهم وتشتيت قواهم».

وإلى جانب الضربات الكثيفة التي يشنها، يعمل التحالف الدولي وفق عبد الرحمن على «التشويش على كافة الاتصالات بهدف منع عناصر التنظيم في الطبقة من التواصل مع الموجودين خارجها».

وتقع الطبقة على الضفاف الجنوبية لنهر الفرات على بعد نحو 50 كلم غرب مدينة الرقة، وتضم سدا مائيا هو الأكبر في البلاد.

وتندرج السيطرة على المدينة في إطار حملة «غضب الفرات» التي بدأتها قوات سوريا الديمقراطية، بدعم من التحالف في نوفمبر لطرد المتطرفين من الرقة.

من جهة أخرى قال المرصد السوري لحقوق الإنسان إن طائرات حربية يعتقد أنها تابعة للتحالف الدولي، نفذت ضربات على مناطق في أطراف مدينة الرقة، ما تسبب بأضرار مادية، دون معلومات عن الخسائر البشرية.

ونوهت مصادر موثوقة إلى أن 5 أشخاص على الأقل قتلوا في قصف لطائرات يرجح أنها تابعة للتحالف الدولي على قرية كديران خلال تشييع في القرية، الواقعة في الريف الغربي للرقة.

وتستمر الاشتباكات على محاور في الريف الشمالي لمدينة الرقة، بين قوات سوريا الديمقراطية من جهة، وتنظيم داعش من جهة أخرى، وسط قصف متبادل بين طرفي القتال.

من جانب آخر يشن الطيران الحربي التابع لنظام الرئيس السوري بشار الأسد عشرات الغارات الجوية على الأحياء المعارضة في مدينة درعا، وذلك ضمن حملة مكثفة باستخدام مختلف أنواع الأسلحة، ولا سيما الصواريخ الفراغية والبراميل المتفجرة.

وذكرت شبكة شام الإخبارية، أن «عدد الغارت الجوية التي شنتها الطائرات الحربية على أحياء مدينة درعا البلد المحررة تجاوزت 15 غارة، فيما بلغ عدد البراميل التي ألقتها مروحيات الأسد على منازل المدنيين 24 برميلا».

وأضافت نقلا عن مؤسسة «نبأ» الإعلامية، أن «قوات الأسد استهدفت أحياء درعا البلد بـ17 صاروخ «أرض- أرض» شديد التدمير، إضافة عن القصف بالعديد من قذائف الهاون والمدفعية».

ونشرت قناة «حلب اليوم» على صفحتها الرسمية في موقع فيس بوك، اليوم الثلاثاء، فيديو لمؤسسة «نبأ» الإعلامية، يظهر مشاهد من قصف النظام الجوي والصاروخي المكثف على أحياء درعا البلد.

وتترافق حملة القصف التي تتعرض لها مدينة درعا، مع اشتباكات عنيفة بين المعارضة وقوات الأسد على جبهات حي المنشية بدرعا البلد، حيث قام الثوار خلالها باستهداف معاقل قوات الأسد في الحي بخرطوم متفجر، أدى إلى مقتل عدد من عناصر الأسد وجرح آخرين.

وفي ريف درعا شن الطيران الحربي غارات جوية على مدينتي داعل وبصرى الشام، وتعرضت مدينة الحارة لقصف مدفعي عنيف.

■ فرنسا: عينات من خان شيخون تثبت استخدام النظام السوري للسارين
■ «داعش» يستخدم طائرات استطلاع لإعاقة تقدم خصومه شمال سوريا
■ مقتل 5 على الأقل في غارات استهدفت ريف الرقة

السجن المشدد 5 سنوات لـ 13 إخوانياً لتحريضهم على العنف

الجيش المصري يقبض على 25 مشتبهاً بهم شمال سيناء

الجيش المصري يدمر مواد متفجرة شمال سيناء

القاهرة – «وكالات»: أكد المتحدث باسم الجيش المصري، العقيد تامر الرفاعي، أمس الأربعاء، أن قوات إنفاذ القانون بالجيش الثاني الميداني، تمكنت من اكتشاف وتدمير كمية كبيرة من المواد المتفجرة التي تستخدمها العناصر التكفيرية في تصنيع العبوات والأحزمة الناسفة والعربات المفخخة، فضلا عن استهداف «3 دراجة نارية، 5 عربات، 4 أوكار» تابعين للعناصر التكفيرية.

وأضاف العقيد الرفاعي، في بيان له، أن قوات إنفاذ القانون بالجيش الثاني الميداني تمكنت من تفكيك عبوة ناسفة كانت معدة لاستهداف القوات على طريق التحرك.

وتابع المتحدث العسكري المصري، أن القوات قامت بتجريف مزرعة لنبات البانجو تقدر بمساحة 5 أفدنة والقبض على 25 فردا مشتبه بهم، وجاري التحقيق معهم بواسطة الجهات المعنية.

وأشار العقيد الرفاعي، إلى أن قوات إنفاذ القانون بالجيش الثاني الميداني تواصل تنفيذ عملياتها النوعية للقضاء على باقي العناصر التكفيرية بشمال سيناء.

من جانب اخر قضت محكمة مصرية، أمس الأربعاء، على 13 من أعضاء جماعة الإخوان، بالسجن المشدد 5 سنوات، لتحريضهم على العنف والتجمهر وقطع الطريق بمدينة العاشر من رمضان.

وكانت نيابة جنوب الزقازيق، قد أحالت 13 من أعضاء جماعة الإخوان، بمدينة العاشر من رمضان، لحيازتهم مطبوعات تحريضية ولتحريضهم على العنف وإثارة الشغب.

كما وجهت لهم تهم، تنظيم مسيرات معادية للدولة ومؤسسات الجيش والشرطة، فضلا عن تمزيق عدد من اللافتات بمدخل مدينة العاشر من رمضان.

الاحتلال يخطط لبناء 15 ألف وحدة استيطانية في القدس

فلسطين: إسرائيل تسعى للتشويش على زيارة عباس لواشنطن

مدينة القدس المحتلة

غزة – الأراضي المحتلة – «وكالات»: اتهمت وزارة الخارجية الفلسطينية أمس الأربعاء، الحكومة الإسرائيلية بالسعي للتشويش على الزيارة المرتقبة للرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى الولايات المتحدة.

وقالت الوزارة في بيان إن «الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو تطلق يد جيشها وعصابات المستوطنين، لتصعيد اعتداءاتهم على المواطنين وأراضيهم وممتلكاتهم ومنازلهم ومقدساتهم، في محاولة مكشوفة للتشويش على الزيارة المرتقبة التي سيقوم بها الرئيس محمود عباس لواشنطن، في مسعى متواصل لخلط الأوراق وترتيب الأولويات وفق المصلحة الإسرائيلية».

ووفقا لما نقلته وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، دانت الخارجية المخطط الاستيطاني الإسرائيلي الذي يهدف إلى بناء 10 آلاف وحدة استيطانية في مطار القدس وأراضي «في عملية استيطانية هي الأكبر التي تقام في منطقة القدس الشرقية منذ احتلالها عام 1967»، وأكدت أن هذا سيؤدي إلى قطع التواصل الجغرافي بين القدس الشرقية وبين وسط وشمال الضفة الغربية.

ودانت صمت المجتمع الدولي، وقال إن «اليمين الحاكم في إسرائيل يستغل الصمت الدولي على جرائم الاحتلال لتصعيد عدوانه ضد الشعب الفلسطيني، وإغلاق الباب أمام فرصة إحياء عملية السلام على أساس حل الدولتين».

من جانب اخر كشفت مصادر عبرية النقاب عن مخطط ضخم لوزير البناء الإسرائيلي «يوآف غالانت»، والذي يقضي ببناء حي استيطاني إلى الشرق من مدينة القدس المحتلة، يضم أكثر من 15 ألف وحدة استيطانية.

وذكر موقع «والاء العبري أمس الأربعاء، أن الخطة وافق عليها «جالانت»، إلا أنها لا زالت بحاجة لموافقة المستوى السياسي الإسرائيلي خلال الفترة القريبة القادمة.

ويدور الحديث عن بناء حي لليهود المتدينين بمنطقة «عطاروت» التي استخدمت سابقا كمطار، فيما يعتبر الأضخم والذي سيقر بناؤه خارج ما يسمى «الخط الأخضر» في الـ20 عام الأخيرة.

واشتكى مستوطنون من تجميد هادئ لحكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو للبناء بالضفة، خشية ردود فعل غاضبة من إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وينتظر نتانياهو الاتفاق مع ترامب حول البناء بإطاره العام.

من ناحية أخرى كرر مسؤول في حركة حماس، الثلاثاء، استعداد الحركة لتسليم قطاع غزة إلى حكومة الوفاق الفلسطينية في إطار إنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي المستمر منذ منتصف 2007.

وقال عضو المكتب السياسي لحماس صلاح البردويل، خلال لقاء مع كتاب ومحللين في غزة، إن الحركة «جاهزة لتمكين حكومة الوفاق من أداء مهامها في القطاع، وأن تحل اللجنة الإدارية التابعة لها فورا».

وأضاف البردويل «لكن ذلك يتطلب أن تقوم حكومة الوفاق بمهامها كاملة في قطاع غزة بما في ذلك حل أزماته وملف الموظفين (الذين عينتهم حماس منذ سيطرتها على القطاع)».

ونفى البردويل أن تكون حماس أفشلت مبادرة قدمتها قطر لتحقيق المصالحة الفلسطينية، وقال: «نحن قدمنا ردا إيجابيا على المبادرة القطرية والأصل أن نسمع من القطريين من وافق على المبادرة ومن لم يوافق».

واتهم قيادي حماس الرئيس الفلسطيني محمود عباس بـ«نسف» المبادرة القطرية بعد اتخاذه إجراءات «عقابية» بحق قطاع غزة شملت خصم جزء من رواتب موظفي السلطة الفلسطينية في غزة.

وقال إن حماس لن تنتظر طويلا لانتهاء الجمود الفلسطيني والمؤامرة ضد قطاع غزة و«نحن سنطرق» جميع الأبواب لوضع حد للاستهتار بحقوق الشعب الفلسطيني.

وأضاف «صبرنا ليس معناه العجز والاستسلام أو الضعف، وسنطرق باب مصر وجامعة الدول العربية، وسنضع الكل أمام مسؤولياته أمام هذا الفشل والاستهتار بحقوق الشعب الفلسطيني».

وجدد البردويل الدعوة إلى إعادة ترتيب أوراق منظمة التحرير بما يضمن وجود جميع الفصائل الفلسطينية بداخلها وبما يضمن الإفضاء إلى إجراء انتخابات جدية تفضي إلى برامج ورؤى جديدة.

وكان عباس هدد مؤخرا باتخاذ «خطوات صعبة وغير مسبوقة» لإنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي المستمر منذ منتصف 2007 إثر سيطرة حماس على قطاع غزة.

وجاءت تهديدات عباس بعد أيام من خصم حكومة الوفاق جزء من رواتب موظفي السلطة الفلسطينية في غزة عن الشهر الماضي بسبب أزمتها المالية واستمرار الانقسام الفلسطيني.